

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٣٦

الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا
السابقة، التي أشرف برئاستها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤٥ من جدول الأعمال

اسمحوا لي أولاً، بالنيابة عن جميع زملائي وعن
المحكمة بأسرها، أن أعرب عن عميق امتناني للدعم الذي
ما فتئت الجمعية تقدمه لمؤسستنا. وحين تشرفت بعرض
التقرير السنوي الثامن للمحكمة الدولية على الجمعية في
العام الماضي، تشاطرت بوجه خاص شواغلي فيما يتعلق
بتكثيف تحقيق مهمة المحكمة الدولية مع التغيرات السياسية
في يوغوسلافيا السابقة. وفي الحقيقة، تشاطرت بعض
الأفكار بشأن الأولويات المستقبلية للمؤسسة القضائية التي
أترأسها، ووصفت على وجه الخصوص ضرورة توجيه نشاط
المحكمة بصورة أكبر صوب محاكمة مرتكبي الجرائم التي تمثل
أخطر الانتهاكات للنظام الدولي العام وتحديد سبل جديدة
يمكن من خلالها الترويج لمحاكمة بعض القضايا في محاكم
دول جمهورية يوغوسلافيا السابقة.

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في
إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي
التاسع للمحكمة الدولية (A/57/379)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن
الجمعية العامة تحيط علماً بالتقرير السنوي التاسع للمحكمة
الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن
للسيد كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة.

وعملية التفكير هذه، التي بدأت في الفترة ٢٠٠٠-
٢٠٠١، قد أدت إلى حركة إصلاح كبيرة منذ ذلك الحين،

السيد جوردا (تكلم بالفرنسية): إنه لي شرفي أيما
تشريف أن أحاطب الجمعية مرة أخرى وأنا أعرض التقرير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

العام في يوغوسلافيا السابقة. وأخيراً، سأصف التنفيذ الفعال للبرنامج الذي لا يزال إنجازاً بعيداً.

أولاً، اسمحوا لي أن أتناول الالتزامات والتدابير الملموسة التي اضطلعنا بها. إن المحكمة تعمل الآن بكامل طاقتها. وهي تفي بالتعهدات التي قطعتها لمجلس الأمن وتنظر الآن في ست محاكمات في آن واحد يومياً، وذلك مقابل ثلاث محاكمات في السنوات السابقة. ويبلغ إجمالي عدد قضاة المحكمة ٢٥ قاضياً. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ عين الأمين العام تسعة قضاة مخصصين وعملوا جنباً إلى جنب مع القضاة الدائمين. ونتيجة لذلك، وكما كان متوقعا، ازداد عدد القضايا زيادة كبيرة. وأدت هذه الزيادة في النشاط إلى زيادة كبيرة في عدد الأحكام الصادرة. وفي الواقع أن دوائر المحكمة نظرت في العام الماضي في أكثر من ٢٠ قضية وأصدرت خمسة أحكام على أساس الوقائع الموضوعية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وبموجب القرار الذي أشرت إليه مسبقاً، انضم قاضيان إضافيان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف في محكمة يوغوسلافيا السابقة. وأذكر بأن دائرة الاستئناف تخدم المحكمتين. ونطقت بحوالي ٢٠ قراراً تمهيدياً وحكماً استئنافاً على أساس الوقائع الموضوعية وحكمت في طلبي استعراض. وأود أن أضيف أن هيكل دائرة الاستئناف وأساليب عملها أدخلت عليها إصلاحات. وإضافة إلى ذلك، أنشأنا نقابة دولية لحامي الدفاع ولتعديل مدونة الآداب المهنية. وأتوقع قدراً أكبر من الفعالية في عمل المحكمة نتيجة لتحسين تدريب محامي الدفاع، ووجود مدونة للآداب أكثر صرامة، وفي نهاية المطاف، مشاركة محامي الدفاع على نحو أفضل في فعالية وكفاية المحكمة.

وفي الوقت نفسه، ليس الآن الرضا عن النفس. ويجب ألا يخفي هذا التقرير الصعوبات التي تواجهنا، وخاصة

سأحاول عرض أسسها وسماتها الرئيسية في مرحلة لاحقة. وفي الوقت الحالي، سأقول فقط إن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ لن تتسم بالتنفيذ الفعال للتغييرات الهيكلية التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٠ فحسب، ولكن أيضاً، وعلى وجه الخصوص، بوضع خطة عمل تحدد الاتجاهات المستقبلية للمحكمة الدولية.

إن صياغة خطة العمل هي إحدى نتائج عملية تفكير شاملة اضطلعت بها المحكمة في بواكير عام ٢٠٠٠، بشأن وضعها القضائي وسبل الوفاء بمهمتها في أقصر وقت ممكن. وأستبجح لنفسي أن أذكر بأن المحكمة بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عملية إصلاح واسعة النطاق لهيكلها وإدارتها أدت، ضمن جملة أمور، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، إلى اعتماد القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠) الذي وافق مجلس الأمن بموجبه على تشكيل فريق من القضاة المخصصين وتعيين قاضيين إضافيين في دائرة الاستئناف. وقد كان الهدف من هذه الإصلاحات تنفيذ حلول عملية ومرنة من شأنها أن تسمح للقضاة بالتعامل مع حدوث زيادة كبيرة في عبء عملهم وبذلك يستجيبون بصورة أكثر فعالية لاحتياجات المتهمين وتوقعات الضحايا.

وسأحاول اليوم عرض ملخص لنشاط المحكمة وللجوانب الرئيسية لخطة العمل هذه. وبداية، أود أن أذكر بأن المحكمة تشهد زيادة كبيرة في نشاطها في الوقت الحالي. وأود أيضاً أن أركز على أنه، على الرغم من زيادة نشاط المحكمة، لا يمكنها أن تحاكم بمفردها كل أولئك المتهمين بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعلى أي حال، يجب القول، إنه إذا كان يتعين على المحكمة أن تفعل ذلك، فلن يمكنها الوفاء بتعهداتها لمجلس الأمن. ولذلك كان لزاماً علينا تنفيذ استراتيجية ملائمة وواقعية في لاهاي من شأنها أن تمكن، على سبيل الأولوية، من مقاضاة من يفترض أنهم مسؤولون عن جرائم تمثل أخطر انتهاكات للنظام الدولي

التفكير أيضا من عدد معين من الاجتماعات، وخاصة مع فريق من الخبراء مكلف من الممثل السامي للبوسنة والهرسك، ومن الزيارات والاجتماعات مع جميع الأطراف المعنية في سراييفو وفي كياني البوسنة والهرسك، الاتحاد وجمهورية صربسكا. وقد ناقشت كل هذا في الجلسة العامة المعقودة في مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وما فتئ المجلس يعطي لهذه المعلومات اعتبارها.

وتتألف الاستراتيجية من جانبين رئيسيين: إعادة توجيه نشاط المحكمة بشأن محاكمة أكبر القادة العسكريين وشبه العسكريين والمدنيين المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ وإحالة قضايا معينة ذات أهمية أقل إلى المحاكم الوطنية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، وبعد استعراض التحقيقات الجارية، رأت المدعية العامة للمحكمة أن من الممكن في الواقع محاكمة عدد معين من المتهمين من المستوى المتوسط أو الأدنى أمام محاكم البوسنة والهرسك.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، تشرفت أنا والسيدة ديل بونتي بعرض هذه الاتجاهات السالفة الذكر على مجلس الأمن. وأردت أنؤكد، بالنيابة عن قضاة المحكمة، أننا كنا في الواقع مكلفين حسب الأصول بموجب النظام الأساسي قبل اتخاذ كل التدابير الضرورية لتنفيذ عملية الإحالة. وبعد هذه المناقشة، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا بالنيابة عن المجلس يؤيد

”الاستراتيجية العامة الواردة في التقرير لإحالة قضايا تشمل متهمين من المستويين المتوسط والأدنى إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة باعتبار ذلك أفضل طريقة لتمكين المحكمة من تحقيق أهدافها الحالية المتمثلة في إنحاز جميع الأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في المحكمة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨“. (S/PRST/2002/21)

وكذلك فإن مجلس الأمن

فيما يتعلق بطول المحاكمات. فمعدل محاكمة المحكمة لمتهميهما ما زال بطيئا للغاية. وهل أحتاج إلى تذكير الجمعية بأنه، حسب الوضع الحالي، لن تتم محاكمة بعض المتهمين في غضون العامين القادمين، وهذه الفترة ستزداد ما لم يتخذ تدبير فعال للإسراع بالإجراءات؟

ولذلك يجب أن تواصل المحكمة العمل جاهدة لضمان زيادة التحسينات في عملياتنا القضائية الحالية. ويجب علينا نحن القضاة أن نعمقها ونحسنها ونناقشها. وفي ذلك الصدد، سيقدم فريق عامل جديد استنتاجاته إليّ في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

وما دام الوضع كذلك، فالإصلاحات التي تم تنفيذها لن تكون كافية وحدها لأن تفي المحكمة بالتزاماتها التي تعهدت بها للمجلس، بما في ذلك، إنهاء التحريات في عام ٢٠٠٤، وإنهاء إجراءات المحاكمة قبل حلول ٢٠٠٨-٢٠١٠ وإنهاء إجراءات الاستئناف في ولاية نهائية مدتها أربع سنوات.

وأود الآن أن أناقش الاتجاهات المستقبلية للمحكمة، والتي أوضحتها لمجلس الأمن والتي ينبغي للجمعية أن تعلمها.

هناك سلسلة من الخطوات بدأتها المدعية العامة الموجودة في القاعة والتي أشيد بها، وبدأ معها تلك الخطوات، رئيس قلم المحكمة. وتعمل أجهزة المحكمة الثلاثة معا في ممارسة هذا النمط الجديد تماما للعدالة الدولية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، فكرنا في هذه الأمور وقررنا المضي قدما صوب إمكانية عملية إحالة قضايا معينة إلى المحاكم الوطنية لدول يوغوسلافيا السابقة. وقد كتبت بمساعدة المدعية العامة ورئيس قلم المحكمة تقريرا عن الوضع القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة واحتمالات إحالة قضايا معينة إلى المحاكم الوطنية. وقد استفاد ذلك

واجتمعت أيضا بالقضاة الرؤساء في دوائر المحكمة الثلاث وباشرت النظر، مع كل منهم، في المسائل التي يمكن إحالتها إلى المحاكم الوطنية، إذا اقتضت الحاجة.

وأخيرا، واصلت المدعية العامة تقييمها للتحقيقات الجارية منذ بداية السنة، بغية تحديد عدد الأفراد الذين ينبغي أن يخضعوا للمحاكمة أمام المحكمة الدولية، وعدد الذين يمكن تقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم الوطنية. وبالطبع، سأحدد من هم.

وفي التحليل النهائي، لن تكون إحالة بعض القضايا - وأنتم، بوصفكم ممثلين للجمعية، عليكم تشاطروني الرأي - ممكنة إلا إذا توفرت للمحاكم الوطنية كل الموارد المطلوبة لمحاكمة مجرمي الحرب. وعندما أتحدث عن الموارد، فإنني لا أتحدث عن الموارد المالية؛ وإنما أتحدث أيضا عن الموارد القانونية. وعلاوة على ذلك، يجب أن نتأكد من أننا، في حال إحالتنا قضايا إلى المحاكم الوطنية، نقوم بذلك مدركين أن المهمة التي أوكلها مجلس الأمن إلينا لن نعطي قضايانا قيمة "سوق البراغيث" - واعدروني على استعمال هذا التعبير القح - إذا لم نقتنع اقتناعا تاما بأن المتهمين سيخضعون للمحاكمة، وفقا للمعايير الدولية التي نلتزم بها كلنا، في هذا المحفل، ولا أحد أكثر منكم أنتم بالذات، الدول الأعضاء في الجمعية.

والآن، ما هي الأطراف الأخرى المعنية في هذه الاستراتيجية؟ إنها السلطات المختصة على المستوى الوطني.

وأود أن أذكركم - وهذا أيضا رأي المدعية العامة - أنه لا ينبغي، في الوقت الراهن، ألا تشمل إحالة القضايا، سوى محاكم البوسنة والهرسك. هذا، وخلال وجودنا في البوسنة والهرسك، لاحظت السيدة ديل بونتي، ولاحظت بنفسني أنه، بالرغم من عودة السلام، وإعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية تدريجيا في ذلك البلد، كانت المحاكم

"يدعو الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى المساهمة، حسبما يقتضيه الأمر، في تعزيز الأجهزة القضائية الوطنية للدول التابعة ليوغسلافيا السابقة بغية تيسير تنفيذ هذه السياسة". (المرجع نفسه)

وتبقى المسألة الأساسية في كيفية تنفيذ الإصلاح بشكل فعال.

ومما يستحق التشديد أن هذا الهدف لا يتوقف على عمل المحكمة الدولية فقط. ومما أن الاستراتيجية تسعى، من بين أمور أخرى، إلى أن تحيل عددا من القضايا إلى المحاكم المحلية، فهي تقتضي اشتراك عدد كبير من الأطراف الفاعلة، وليس مجرد القضاة والمدعية العامة. وسأحاول أن أشرح. تلك الأطراف، هي أولا، وبالطبع، المحكمة الدولية، يليها أولئك الموظفون المسؤولون على الصعيد الوطني، وأخيرا، المجتمع الدولي ذاته، الذي هو أنتم، والذي تمثلونه.

أولا، المحكمة الدولية: ما الذي يجب أن تفعله لكي تحقق الأهداف التي وضعها مجلس الأمن، بالاتفاق مع المحكمة نفسها؟ لقد اتخذت عدة نهج في أسابيع قليلة فقط. فأولا وقبل كل شيء فوض القضاة لوضع أحكام تسمح بإحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية. ولهذا السبب، مثلت أمام مجلس الأمن.

فمن الناحية الدستورية، هل يسمح لنا نظامنا الأساسي بإحالة عدد من القضايا؟ الجواب هو نعم. ولذلك، فقد أقدمنا، نحن القضاة، بالتشاور مع المدعية العامة، على تعديل نظامنا الداخلي وقواعد الإثبات، مما جعل ممكنا القيام بعملية الإحالة هذه. ولذلك، ومن هذا المنطلق، تكون المحكمة جاهزة.

المنسق هذا، شرط ضروري لتنفيذ عملية الإحالة بشكل فاعل. وبالتالي، لتحقيق ولايتنا ضمن الأطر الزمنية المحددة. ومؤخراً جداً، أكد لي مكتب الممثل السامي أن الهدف من إنشاء هذه الدائرة المتخصصة بحلول عام ٢٠٠٣ ما زال في مساره، شريطة، أن يتيسر الدعم المادي الضروري، من جملة أمور أخرى.

واسمحوا لي أن أعرب من على هذه المنصة، عن بعض الالتباس، لأن الممثل السامي مثل أمام مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، ولم يكن صريحاً جداً فيما يتعلق بهذه المسألة. وسنناقش هذا الأمر مرة أخرى. وأعتقد أن ثمة حاجة لإجراء مناقشات واضحة وخالية من الالتباس في هذا الشأن. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يجب تأييد إنشاء دائرة متخصصة داخل محكمة الدولة للحكم فيما يتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وأرجو منكم أن توفروا الدعم لها. ويجب توفير كل الوسائل حتى تعمل الدائرة بشكل فعال.

وإن إقامة سلام متأصل ودائم في يوغوسلافيا السابقة لن يصبح واقعا إلا عندما يقدم إلى المحكمة مجرمي الحرب المتهمين أمام تلك الولاية القضائية. وعلى أي حال، هذا هو معنى مهمة المحكمة الدولية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد تحدثت إليكم عن مسؤوليات المحكمة وعن مسؤوليات السلطات المختصة على المستوى الوطني. وأود أن أختتم بالإشارة إلى مسؤوليات المجتمع الدولي حيال هذه المحكمة.

أود أن أذكر بأنه لن يكون بوسع المحكمة أن تنجز ولايتها ضمن الحدود الزمنية المتوقعة، ما لم تقم الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي نتجت عن يوغوسلافيا السابقة، بتوقيف المتهمين الموجودين على أراضيها وتقديمهم للمحكمة الدولية، وعلاوة على ذلك، تسليم كل الأدلة التي

ال محلية تواجه صعوبات هيكلية كبيرة. وإضافة إلى ذلك، فإن الجهود البعيدة الأثر التي يبذلها مكتب الممثل السامي لإصلاح نظام الدولة القضائي لن تكتمل قبل سنوات عديدة.

وبغية أن تتمكن المحكمة من تنفيذ برنامجها في أقرب فرصة ممكنة - وأعني، أن تبدأ بإحالة بعض القضايا بحلول عام ٢٠٠٣ - فقد تم التوصل إلى حل مؤقت. ويتألف هذا الحل من إنشاء دائرة ذات ولاية خاصة تحكم في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي داخل محكمة وطنية قائمة، وفي هذه الحالة، محكمة الدولة بالبوسنة والهرسك. وبتعبير آخر، في الوقت الذي يتم فيه إنشاء محكمة دولة أو محكمة وطنية، سيكون هناك فرع خاص أو دائرة خاصة للتعامل مع جرائم الحرب. وبغية ضمان نزاهة تلك الدائرة واستقلالها، ستتألف مؤقتاً - وأشدّد على كلمة مؤقتاً - من قضاة دوليين يساعدون القضاة المحليين. وهذا الحل ينطوي على مزايا كثيرة. فمن ناحية، فيه مزية تفادي المضايقات الناجمة عن إحالة قضاياها إلى سلطات قضائية غير قادرة أو غير مستعدة للنظر قضائياً في هذه المسائل، سواء كانت اتحاد الكروات والمسلمين أو جمهورية صربسكا. هذا رأينا حالياً. وأقوله صراحة وبغير تحفظ.

وغني عن القول أنه من الضروري، بغية إنشاء الدائرة المتخصصة، أن تقوم كل السلطات المختصة في البوسنة والهرسك بعمل منسق فيما بينها. فهي تعتبر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، الذي يجب أن يضطلع بالمسؤولية الكبيرة المتمثلة في مكافحة الجريمة المنظمة وضمان استقرار اقتصاد البلد؛ والسلطات القضائية المحلية، التي تمثل الأطراف الفاعلة الرئيسية؛ وكذلك المجتمع الدولي الذي يعتبر دعمه المادي والسوقي والقانوني أمراً حيوياً.

وتدرك المحكمة أن هذه ليست مهمة سهلة. ولكن - وأكرر مجدداً هذا الأمر هنا أمام الجمعية - العمل

السيدة لوج (الداغرك) (تكلمت بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب مرة أخرى عن دعمه القوي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد كان إنشاء المحكمة في عام ١٩٩٣ يمثل خطوة هامة إلى الأمام في التطوير التدريجي للقانون الجنائي الدولي، وقد فتح مجالا جديدا تماما لعمل الأمم المتحدة. وكانت المحكمة ولا تزال تمثل عنصرا هاما في استراتيجية المجتمع الدولي لاستعادة السلام والأمن وسيادة القانون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وسوف يتجاوز تأثير المحكمة بمدى بعيد منطقة البلقان. فالمحكمة من خلال تقديمها لأفكار ابتكارية وبناءة عن كيفية جعل العدالة الجنائية الدولية تأخذ مجراها، مهدت السبيل إلى إقامة المحكمة الجنائية الدولية، وهي أول هيكل دولي دائم لمكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لأخطر الجرائم التي تشغل بال المجتمع الدولي برمته.

وتعتبر المحكمتان مثالين بليغين لتصميم المجتمع الدولي على مكافحة الإفلات من العقاب. فلم يعد بإمكان مقترفي الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدول أن يتمتعوا بالإفلات من العقاب تحت أي ظرف من الظروف، أيا كانت رتبهم أو مناصبهم أو جنسياتهم.

بحوزتها. وكما سبق أن أشرت، فقد اتخذت المحكمة كل التدابير الضرورية لتنفيذ برنامج عملها بشكل عملي. ولكن المحكمة ليست وحدها في هذا السعي الهام. ولكي تتمكن المحكمة من تركيز عملها فيما يتعلق بالادعاء على القادة السياسيين والعسكريين والمدنيين الرئيسيين ومحاكمتهم، يجب على دول يوغوسلافيا السابقة أن تشارك أيضا بنشاط في إلقاء القبض عليهم وإحالتهم إلى لاهاي، وبهذه الطريقة - هذه الطريقة وحدها - سيكون بوسعنا أن ننجز ولايتنا ضمن الحدود الزمنية المتوقعة.

وعليه، فإن تعاون الدول - وتلك الدول تحديدا - ضروري ويبقى أحد شواغلي الرئيسة. ومن الآن فصاعدا - وأود أن أكون واضحا جدا بهذا الشأن - لن أتردد في توجيه انتباه السلطات المختصة إلى عدم وفاء أية دولة بالتزاماتها الدولية. وهذا ما فعله أسلافي، وكما تعلمون، هذا ما فعلته بنفسني مؤخرا.

وختاما، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة ستدخل في سنة ٢٠٠٣، عامها العاشر. وبالتالي، يجب أن ننظر، أكثر من أي وقت مضى، في النتائج التي حققتها أنشطة هذه المؤسسة، وأن نقوم بذلك بدون تنازلات. إنني لا أتكلّم من ناحية الاحتفال بذكرى سنوية معينة وإنما من حيث الوقت الملائم لتقييم عملنا. لقد سعت اليوم إلى أن أبين للجمعية العامة أن تحقيق العدالة الجنائية الدولية أمر ممكن. إلا أنه لتزدهر هذه العدالة، من المهم أيضا أن نشيد على الطابع الحيوي للإجراءات الجماعية التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي الممثل هنا في هذه القاعة، مع الحرص على ألا ننسى أبدا صوت المحني عليهم ولا الهدف النهائي الذي يتوخى تحقيق المصالحة بين الشعوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثلة الداغرك التي ستتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتبين تلك الإصلاحات قدرة المحكمة على التعامل مع التحديات التي تواجهها وعلى التكيف معها. غير أنه على الرغم من العمل الرائع الذي تم إنجازه حتى الآن، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به: فهناك أشخاص محتجزون في انتظار المحاكمة، ولا تزال هناك تحقيقات يتعين إجراؤها وعمليات اعتقال متهمين يلزم تنفيذها. لذلك يتعين على المحكمة ألا تدخر وسعا في سبيل إنجاز مهمتها بأسرع ما يمكن.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن نجاحات المحكمة تحققت بتكلفة متزايدة بشكل كبير. ويشير تقرير مراجعي الحسابات فيما يتعلق بميزانية السنتين ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى أن هناك مجالا كبيرا لتحسين الرقابة الإدارية، وتعزيز فعالية الميزانية. ونتطلع إلى معرفة المزيد عن الكيفية التي تعاملت بها المحكمة مع توصيات مراجعي الحسابات.

ومن الشروط الأساسية الحيوية لتعزيز قدرة المحكمة على أن تلتزم بالأهداف المحددة في استراتيجيتها الخاصة بالإنجاز التعاون الكامل من جميع الدول. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الحكومات على أن الوفاء بالتزامها الدولي بالتعاون الكامل مع المحكمة بغض النظر عن تشريعاتها الوطنية.

ويشكل التعاون الكامل بشأن جميع جوانب عمل المحكمة شرطا غير قابل للتفاوض في القانون الدولي، سواء كان ذلك مطلوب فيما يتصل بموقع المتهمين أو اعتقالهم أو نقلهم، أو فيما يتصل بضمان الوصول إلى الشهود أو الوثائق أو السجلات أو أي أدلة أخرى.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا يزال تعاون تلك الدول مع المحكمة مشكوكا فيه. فلا يزال العديد من السلطات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة لا يقدم إلا الحد الأدنى من التعاون. إن استمرار إفلات رادوفان كاراديتش

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما مع بالغ الارتياح بالجهود التي تبذلها المحكمة لمواصلة عملية الإصلاحات الهيكلية والتنفيذية التي بدأتها في عام ٢٠٠١، سعيا وراء التوصل إلى حسم سريع للقضايا المعروضة عليها حتى تتمكن من استكمال ما تبقى لديها من مهام بحلول عام ٢٠١٠.

ومن الناحية الداخلية، أعيد تنظيم دائرة الاستئناف خلال العام الماضي وذلك بتعزيز روابطها الهيكلية مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكان إدخال نظام تعيين قضاة مخصصين من المسائل الجديرة باهتمام خاص. فقد مكنت خدماتهم للمحكمة من أن تجري المزيد من المحاكمات بالتزامن. ومن الناحية الخارجية ركزت المحكمة اهتمامها على استراتيجية الإنجاز بهدف الانتهاء من تحقيقاتها بحلول عام ٢٠٠٤ واستكمال أنشطتها في المحكمة الابتدائية، بحلول عام ٢٠٠٨ والفصل في جميع قضايا الاستئناف بحلول عام ٢٠١٠ وبذلك تكون المحكمة قد أنجزت ولايتها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها المحكمة حاليا لتركيز عملها على ملاحقة ومحاكمة القادة المدنيين والعسكريين وشبه العسكريين الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الانتهاكات المشار إليها.

لقد لاحظنا باهتمام كبير استراتيجية المحكمة لتحويل القضايا التي تشمل متهمين من المستويين المتوسط والأدنى إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة على النحو الذي أقره مجلس الأمن. ونشجع دول المنطقة على أن تبذل الجهود اللازمة لتسهيل عمليات التحويل تلك من خلال جملة أمور منها توفير الإطار القانوني اللازم لإجراء تلك المحاكمات بطريقة عادلة. وستعمل المحكمة على أن تطمئن نفسها على أن السلطات القضائية الوطنية التي ستحول إليها تلك القضايا لديها ما يلزم من قدرة وكفاية واستقلال لتقوم على النحو الواجب بالتحقيق في تلك القضايا في إطار زمني مقبول وبحماية مصالح المحني عليهم والشهود.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديرنا الكامل للإنجازات التي حققتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمستويات جودة عالية كما يتضح من شتى الأحكام التي أصدرتها ومن التقرير المعروض علينا. ونود أن نشكر رئيس المحكمة على تقريره السنوي المفصل.

لقد أصبح عمل المحكمة يمثل إسهاما معترفا به على نطاق واسع في مجال البحث عن الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. ولذلك يمكننا أن تساعد على عملية إعادة بناء المجتمع المدني في ظل سيادة القانون. وتترامن الفترة قيد النظر مع الإنشاء التاريخي لأول محكمة جنائية دولية دائمة في العالم. ويمثل ذلك علامة بارزة أخرى في العملية الأساسية لجعل العدالة الجنائية الدولية تأخذ مجراها، وبالتالي تحفز الدول على الوفاء بواجبها من حيث تقديم الأشخاص الذين ارتكبوا فظائع إلى العدالة.

وفي ذلك الصدد، تمثل الأحكام التي أصدرتها المحكمة إسهامات أساسية في الفقه القانوني الدولي فيما يتعلق بالملاحظة القضائية لمرتكبي أخطر الجرائم الدولية. كما سيؤدي استمرار عمل المحاكم المخصصة إلى تمهيد السبيل لعمل المحكمة الجنائية الدولية.

ومما يسرنا أن نرى المحكمة تعمل الآن بكامل طاقتها، وأن الإصلاحات الداخلية والخارجية فيها قد نفذت بنجاح، مما أدى إلى زيادة واضحة في أنشطتها القضائية لأسباب ليس أقلها وصول تسعة قضاة مخصصين. وإذ نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الإعداد للزيادة المنتظرة في عدد قضايا الاستئناف، فإننا نرحب بشكل خاص بوصول قاضيين إضافيين إلى دائرة الاستئناف وتنفيذ الوسائل التي تؤدي إلى

وراتكو ميلاديتش من العقاب، وهما المتهمان بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أمر لا بد من وضع نهاية له. وقد آن الأوان أيضا لأن تقوم السلطات في كرواتيا بإلقاء القبض على أنتي غوتوفينا ويانكوبوينكو المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ونقلهما إلى المحكمة. وأخيرا إن عدم التعاون من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بالشهود والسجلات، وعدم قيامها بملاحقة المتهمين واعتقالهم ونقلهم إلى المحكمة أمر غير مقبول بالمرّة، وقد دفع المحكمة إلى إبلاغ مجلس الأمن عن استمرار عدم تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معها في هذا الشأن.

ويبحث الاتحاد الأوروبي الحكومات والسلطات الأخرى ذات الصلة في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التعاون الفوري والكامل مع المحكمة. فمن شأن عدم التعاون بشكل كامل مع المحكمة أن يؤثر بشكل سلبي وخطير على أي تحرك آخر لتلك البلدان صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وسيظل الاتحاد الأوروبي على اتصال وثيق بالمحكمة فيما يتعلق بتلك المسائل وسيواصل عن كثب متابعة ما يستجد فيها من أمور.

ولا أريد أن أختتم كلمتي دون أن أشكر جميع فروع المحكمة - الدوائر، وقلم المحكمة، ومكتب المدعية العامة - على جهودهم الدؤوبة. فهم يقدمون إسهامات أساسية لخدمة السلام والأمن في تلك المنطقة وذلك من خلال إقامة العدل وتسهيل المصالحة، وبوسعهم أن يطمئنوا إلى الحصول على الدعم والتعاون بشكل كامل من الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمثل النرويج.

من تحقيق هدفها في إنجاز جميع محاكمات المحكمة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨.

وإحالة القضايا التي تشمل متهمين من المستوى المتوسط إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة بمهد الطريق للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لكي تركز بصورة كاملة على محاكمة من يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم المرتكبة. والسماح للمحاكم الوطنية بمحاكمة المرؤوسين الذين نفذوا الأوامر من شأنه أن يساعد كذلك على إعادة بناء هوية وطنية في المنطقة. ويجب علينا في تلك العملية أن نسمح بالمرونة الكافية لكي نضمن عدم تمكن مرتكبي الجرائم من أن يقامروا بالإفلات من العقاب استنادا إلى الطبيعة المؤقتة للمحكمة.

ونجاح المحكمة في تنفيذ ولايتها يتوقف إلى حد كبير على الدول الأعضاء. ومن المشجع أن ٢٣ متهما، أي ما يقرب من ثلاث أضعاف العدد في فترة التقرير الماضية، إما أنهم سلموا أنفسهم طوعية أو قبض عليهم أثناء الفترة قيد النظر. ومع ذلك، يؤسفنا أن المشاكل القائمة في التعاون الدولي لا تزال عقبة رئيسية في سبيل إنجاز المحكمة للإصلاحات التي سبق تنفيذها والإصلاحات قيد النظر، وبالتالي في سبيل استكمال ولايتها. والقبض على الرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش ونقله بعد ذلك إلى لاهاي كانا معلما بارزا في مجال العدالة الجنائية الدولية. ويوضح هذا النقل أنه لا يوجد شخص فوق القانون، بغض النظر عن مركزه أو مركزها. ويجب الآن على السلطات كافة في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة أن تدرك أن واجب التعاون مع المحكمة وفقا لقرارات مجلس الأمن الملزمة أمر لا يقبل التفاوض.

ومما له أهمية بالغة لنجاح المحكمة أن تجرى إحاطة سكان المنطقة علما بأعمال المحكمة وأن يفهموا أهميتها.

تعزيز الروابط الهيكلية بين دوائر الاستئناف لهذه المحكمة الدولية وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وسيضمن التدبير الأخير اتساق قانون الدعوى في دوائر الاستئناف وسييسر عمل القضاة وموظفي الدوائر.

ومع ذلك، ما زالت بعض القضايا المالية والإدارية التي تتعلق أساسا بمحامي الدفاع والمساعدة القانونية، تسبب لنا قلقا. ولكننا ننوء بجهود المحكمة لعلاج هذه المشاكل، ونرحب في ذلك الصدد بإنشاء نقابة للمحامين المختصين بالشؤون الجنائية في المحكمة الجنائية الدولية. وسيكون لهذه النقابة سلطات، من ضمنها إنفاذ التعديلات الجوهرية المدخلة على مدونة السلوك المهني لمحامي الدفاع وإدخال الإضافات عليها، بما في ذلك الحظر الصريح على تقاسم الأتعاب والمزيد من الأحكام التفصيلية بشأن تضارب المصالح. وفضلا عن ذلك، أن التغييرات التي أحدثت في الأمر المتعلق بتعيين محامي الدفاع، بما في ذلك تبسيط نظام دفع أتعاب المساعدة القانونية وحظر تعيين أقارب أو أصدقاء المتهم أو المحامي أعضاء في فريق الدفاع مهمة أيضا في ذلك الصدد. وكتدبير مانع آخر لإمكانية تقاسم الرسوم ولأغراض توفير في التكلفة، نحث المحكمة على النظر بدقة في توصيات مجلس مراجعي الحسابات بتخفيض عتبة العوز وتحديد قدر المساعدة القانونية التي قد تقدم طوال مدة الدعوى.

ومن الواضح أنه لا يمكن للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تنفذ بمفردها جميع الأعمال المطلوبة لاستعادة السلام وصونه في يوغوسلافيا السابقة. ولن تستطيع المحكمة أن تحاكم جميع مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني التي ارتكبت أثناء صراع دام أكثر من خمس سنوات. واستراتيجية إنجاز ولاية المحكمة، كما وافق عليها مجلس الأمن، تبدو عند ممارستها أفضل وسيلة تمكن المحكمة

الحرب الخطيرة، بوسع الجمعية أن تبقى مطمئنة على أننا سنظل على التزامنا الطويل الأجل بإنجاح الوفاء بولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد تشيايه (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أضرم صوتي إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن التقدير للقاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لعرضه تقرير المحكمة (A/57/379) على الجمعية العامة.

وتشعر ماليزيا بالامتنان لتقدم سير عملية إصلاح المحكمة الذي بدأ عام ٢٠٠٠ في كل أجهزتها الثلاثة. ويسرنا أن نلاحظ أن عدد القضاة قد ازداد من ٢٢ إلى ٢٥ قاضيا منذ العام الماضي، منهم ١٦ قاضيا دائما، بمن فيهم قاضيان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعملان في دوائر الاستئناف بالمحكمة و ٩ قضاة مخصصين على القائمة. وتعمل المحكمة الآن بكامل طاقتها عن طريق الاستخدام الأقصى لدوائر المحاكمة الثلاث، حيث تجري ست جلسات لمحاكمات المحكمة الابتدائية في وقت واحد يوميا. ومن المؤكد أن هذه التطورات الإيجابية ستزيد تعزيز قدرة المحكمة.

ولاحظ وفد بلدي أيضا أن القاضي جوردا عرض في ٢٣ تموز/يوليه من هذا العام في جلسة مغلقة لمجلس الأمن برنامج عمل واسع النطاق فيما يتعلق باتجاه المحكمة في المستقبل بغية الوفاء بولايتها المتمثلة في إنجاز جميع أنشطة محاكمات الدرجة الأولى بحلول عام ٢٠٠٨، وذلك لكي ينظر فيه المجلس. ووافق المجلس على توصيات الاستراتيجية العامة التي عرضها القاضي جوردا، بما فيها التوصية بإحالة القضايا الجنائية من المستويين المتوسط والأدنى إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة.

ونأمل، بل ونؤمن، أن ذلك يحدث وإن كان تدريجيا. وهناك مبادرة هامة تأخذ بها المحكمة في هذا الصدد، وهي برنامج التوعية، الذي يوفر معلومات دقيقة وفي حينها عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأنشطتها لسكان يوغوسلافيا السابقة. وفي ضوء سياسة إنجاز ولاية المحكمة، صارت تزداد أيضا أهمية الدور الذي يؤديه البرنامج في متابعة التطورات والإصلاحات في نظم العدالة الجنائية الوطنية. وترحب النرويج بالأنشطة الموسعة والتطور المستمر لبرنامج التوعية. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، منحت النرويج ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ يورو لبرنامج التوعية، ونشجع جميع الدول على أن تدعم بفعالية العمل المتواصل لتقريب العملية القضائية من الجماهير بغية تعزيز زيادة الاستبصار، مما قد يشكل عاملا هاما في إرساء السلام وتحقيق المصالحة لأمد طويل في المنطقة.

ونناشد جميع الدول أن تثبت، ليس بالقول فحسب بل بالعمل كذلك، تعاونها الكامل مع المحكمة عن طريق تسليم المتهمين وتقديم المساعدة الكاملة والفعالة فيما يتعلق بالشهود وتقديم الدعم المالي والمادي و، ليس بأقل من ذلك أهمية، تقديم المساعدة العملية على إنفاذ الأحكام. وقد أبدت حكومة النرويج استعدادها للنظر في طلبات المحكمة بشأن إنفاذ الأحكام وتبعاً لذلك، وفقا للقوانين الوطنية، لأن تتلقى عددا محدودا من الأشخاص المدانين ليقضوا عقوباتهم في النرويج. ونشجع الدول الأخرى على أن تثبت التزامها المتواصل بأعمال المحكمة من خلال العمل الملموس في هذا المجال البالغ الأهمية.

ولما كنا مقتنعين بضرورة ضمان عدم مقامرة أي فرد بالتمتع بالإفلات من العقاب نتيجة اقتراف جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم الأخرى ضد الإنسانية أو جرائم

وفي هذا الصدد، تنظر ماليزيا بقلق إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القاضي جوردا فيما يتعلق بعدم تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع المحكمة. ونحن نشيد برسالة القاضي جوردا، ونكرر التأكيد على أهمية أن تتلقى المحكمة المساندة والتعاون الضروريين من جميع الأطراف المعنية في تنفيذ ولايتها. كذلك، نحث السلطات في جمهورية صربسكا على التعاون الكامل مع المحكمة في هذا الصدد.

وفي حين نقر بأن هناك حاجة إلى توفر الإرادة السياسية لدى الدول للقبض على مجرمي الحرب المتهمين هؤلاء يجب على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، كذلك إظهار تصميمه على تقديم المساعدة الكاملة للمحكمة. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق التعليق الذي أدلى به رئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في جلسة المجلس المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، فيما يتعلق بالولاية المحدودة لقوة تثبيت الاستقرار في هذه القضية. وعليه نأمل أن يفكر المجلس وجميع الأطراف المعنية بجدية في هذا الأمر من أجل مساعدة المحكمة على القيام بعملها لتوفير العدالة لضحايا الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة.

كذلك نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب بالنيابة عن المجتمع الدولي والإنسانية عموماً عن تقديرنا العميق للقضاة السابقين على خدمتهم الممتازة في المحكمة. وإذ تكرر ماليزيا تأكيد دعمها الكامل للمحكمة، تدعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الشامل والمستمر للمحكمة في تنفيذ ولايتها.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):

بينما نرحب بدخول المحكمة الجنائية الدولية الدائمة حيز النفاذ بعد أقل من عشر سنوات منذ اعتماد قرار مجلس الأمن

وترحب ماليزيا بهذا التطور فضلاً عن ملاحظة المجلس بشأن الحاجة إلى مزيد من الدراسة للاقتراح الرامي إلى إنشاء دائرة خاصة في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. ونرى أن الاستراتيجية العامة ستسهل بدرجة أكبر تنفيذهم السريع لولاية المحكمة. ومع ذلك، من المهم أن تكون المحاكم المحلية معدة ومجهزة جيداً لتناول مثل هذه القضايا.

ولقد أنشئت المحكمة لأسباب من ضمنها أن يقدم إلى العدالة الأشخاص الذين يُدعى أنهم مسؤولون عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وأن تسهم المحكمة في إحلال السلام وتعزيز المصالحة في يوغوسلافيا السابقة.

ويجب على المجلس والمحكمة ممارسة أقصى درجة من الحرص حتى لا تنفذ عملية الإصلاح على حساب تحقيق هذه الأهداف الهامة، كذلك من الأمور ذات الصلة بالموضوع التماس آراء البلدان المعنية. وماليزيا على ثقة بأن المجلس والمحكمة معا يتخذان النهج الصحيح بشأن هذا الأمر.

ولقد مضى ما يقارب العقد منذ إنشاء المحكمة - ويسر ماليزيا أن تعلم أن جملة ما عرض على المحكمة بلغت ٧٨ قضية، اكتملت منها ٣٠ قضية. ومع ذلك، نحن قلقون جداً لأن ٢٠ شخصاً متهمين علناً ما زالوا مطلقي السراح، بمن فيهم المتهمون الرئيسيون بارتكاب جرائم حرب، خاصة رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش ويحدونا أمل كبير في أن يعالج هذا الأمر بأسرع ما يمكن.

إن استمرار حرية هذه الشخصيات الرئيسية وإفلاتها من العقاب لن يحول دون استكمال المحكمة لعملها في الإطار الزمني المحدد فحسب، وإنما سيعوق تنفيذ العدالة وعملية المصالحة في البوسنة والهرسك. وتكرر ماليزيا التأكيد على أن ولاية المحكمة لن تعتبر كاملة دون اعتقال ومحاكمة المتهمين الرئيسيين من مجرمي الحرب، الذين يعتقد أن معظمهم محتبئ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا.

وثيقة، وكفلت إمكانية الوصول إلى جميع الشهود وخلال الأسابيع الأخيرة فقط تلقت كرواتيا ولبت نصف دزينة من الطلبات المتعلقة بمختلف التحقيقات.

وأكثر النماذج تعبيراً عن التزام كرواتيا بلا شك هو الشهادة الأخيرة لرئيس كرواتيا أمام المحكمة في محاكمة ميلوسيفيتش. والرئيس ميسيتش بوصفه أول رئيس دولة على الإطلاق يمثل أمام دائرة محاكمة في محكمة دولية لجرائم الحرب في قضية ضد رئيس سابق لدولة أخرى، قد ساعد على استحداث سابقة هامة أخرى في القضاء الجنائي الدولي.

وبهذه الروح من التعاون، كانت كرواتيا كذلك صريحة جداً في الإعراب عن قلقها إزاء بعض عناصر الاتهام الموجه إلى الجنرال يوبينكو، رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة الكرواتية. ونظراً لأن بعض الشروط التي لا أساس لها من الناحية الفعلية أو القانونية في هذا الاتهام، تهدد ببعض الملابس غير المرغوب فيها بالنسبة للسجل التاريخي للأحداث التي وقعت خلال حرب التحرير في كرواتيا، قررت الحكومة استكشاف القنوات القانونية المتاحة في إطار النظام الأساسي للمحكمة والنظام الداخلي وقواعد الإثبات بغية الاعتراض على الأجزاء المعنية من الاتهام. عليه قدمت الحكومة مخرجين قانونيين تمهيديين، يقومان على أساس تفسير المواد ذات الصلة في النظام الداخلي وقواعد الإثبات، وقد أنشأت المحكمة سلفاً دائرة استئناف ستقرر في الاستئنافات التمهيدية. وقد أكدت حكومة كرواتيا بوضوح أنها ستقيد بحكم دائرة الاستئناف، والذي يتوقع أن يصدر في الأسابيع القادمة.

وقبل سنة قدم الرئيس والمدعية العامة استراتيجية خروج معقولة للمحكمة. وينبغي مواصلة التحسينات المؤسسية والإجرائية المتنوعة المتخذة في غضون السنة الماضية، لضمان أن تنتهي المدعية العامة من تحقيقاتها بحلول

٨٢٧ (١٩٩٣)، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بالإضافة إلى محكمة رواندا، أدت معاً دوراً بالغ الأهمية في هذا التطور للقانون الجنائي الدولي. وخلال السنوات التسع الماضية دفعت المحكمتان المخصصتان تطوير وإنفاذ القانون الجنائي الدولي إلى الأمام بدرجة كبيرة من خلال تشكيل معايير قانونية جديدة، وتعزيز حكم القانون وتوفير العدالة للضحايا.

ومع ذلك، كما تذكروا بحق استنتاجات التقرير، هناك أيضاً بعداً آخر لدور المحكمة - هو إنشاء سجل للأحداث السابقة يمكن الاعتماد عليه. وبالنسبة لبلدان المنطقة ومستقبلها، يمثل السجل التاريخي الذي تأسس من خلال الاجتهادات القانونية للمحكمة في أهميته نفس أهمية عقاب المجرمين.

ونظراً إلى الأهمية القانونية والسياسية، والتاريخية والتعليمية، لمحاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش، فهي أساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهي تمثل فرصة لإنشاء الإطار وتحديد السياق اللذين ارتكبت فيهما جميع الجرائم الفردية في يوغوسلافيا السابقة. ومن المؤسف أن الترتيب التاريخي غير المتسلسل للمحاكمة - والذي بدأ بتهم متعلقة بكوسوفو، بدلاً عن كرواتيا والبوسنة - يحدث مشاكل فيما يتعلق بإعادة بناء منطق الأحداث المتصلة بالتهم، وبالتالي يفشل في إنشاء سجل سياسي وتاريخ متسق.

وتولي جمهورية كرواتيا أكبر أهمية للنجاح في استكمال ولاية المحكمة. ونحن ندعم عمل المحكمة ونتعاون معها على نحو وثيق. وكما يلاحظ التقرير على نحو صائب، تواصل المدعية العامة حواراً مستمراً مع السلطات الكرواتية، التي فتحت سجلات وثائقها وسلمت أكثر من ١٠ ٠٠٠

وفيما يتعلق بأهمية اعتقال مرتكبي الجرائم ممن هم في أرفع المستويات، يشجعنا البيان الذي أدلى به السيد جاك بول كلاين في مجلس الأمن الأسبوع الماضي، الذي طالب بمنح ولاية واضحة لقوة تثبيت الاستقرار للعثور على رادوفان كاراديتش واعتقاله. ونحن نأمل مخلصين أن يعمل مجلس الأمن على ذلك.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لعرضه التقرير السنوي للمحكمة، الذي درسناه بعناية. والتقرير يشهد على العمل النشط للغاية الذي قامت به المحكمة خلال العام الماضي، سواء في دوائر المحاكمات أو الاستئناف، وأيضا في جوانب أخرى من أنشطتها. وفي هذا الشأن، أود أن أدلي ببعض التعليقات.

نحن نرحب بإصلاحات المحكمة الهيكلية، بما في ذلك استراتيجيتها للخروج، ينبغي أن تضمن إكمال محاكمات المحكمة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨ وإكمال العمل المتبقي بعد سنتين من ذلك التاريخ. وبالفعل، فإن المحكمة، باعتبارها مؤسسة مخصصة، لا بد أن يوضع لها إطار زمني للوفاء بولايتها. واعتزام المحكمة أن تركز على أخطر الجرائم وأن تحيل القضايا الأخرى إلى المحاكم الوطنية هو، في اعتقادنا، نهج جيد.

وفي هذا الصدد، أود أنؤكد على أهمية إنشاء دائرة خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في إطار محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، كجزء من سياسة تهدف إلى تحسين قدرات المحاكم الوطنية على تناول تلك القضايا. ومع ذلك، نعتبر أن هذا المفهوم الخاص بإحالة القضايا ينبغي أن يُطبق في المستقبل على كل الدول الخاضعة لاختصاص المحكمة. ونحن، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نبذل

سنة ٢٠٠٤، وأن تنتهي دائرتنا الحكم والاستئناف من قضائيهما بحلول الفترة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ونحن مراعاة للطاقة المحدودة للمحكمة والحاجة إلى آليات وطنية لتعزيز وضمان احترام حكم القانون، نرحب بهذه الجهود، وخاصة نماذج العدالة التكميلية، التي تعتمد على المحاكم المحلية والتي وضحت أمام مجلس الأمن في تموز/يوليه هذا العام.

في البوسنة والهرسك، يمكن لمحكمة الدولة الجديدة أن تتولى النظر في قضايا معينة، بينما تواصل المحاكم المحلية العمل وفقا لإجراءات "قواعد التنفيذ". والنظام القضائي الكرواتي، الذي ليس ملزما بهذه القواعد، بادر بشكل مستقل باتخاذ عدد من الإجراءات ضد مرتكبي جرائم الحرب الفردية ضد مدنيين كرواتيين، بصرف النظر عن جنسيتهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غريبي - جونسون (غامبيا).

ونحن نعترف بأن التركيز على مرتكبي الجرائم الرفيعي المستوى هو حجر الزاوية في استراتيجية الخروج، ونؤيد هذا النهج. ومع ذلك، ينبغي منع أية محاولة لإقامة توازن مصطنع بين كل أطراف الصراع وذلك من أجل وضع سجل تاريخي يعتمد عليه. وعمل المحكمة ينبغي أن يعكس بشكل دقيق مدى ومستوى الاشتراك في جرائم الحرب بواسطة أفراد من مختلف أطراف الصراع.

والمسؤولية القيادية التي أدخلتها المحكمة ينبغي أن تطبق على أرفع المستويات من الشخصيات المتورطة بشكل نشط في التخطيط لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب والأمر بارتكابها، دون تحويل تلك المسؤولية إلى مسؤولية موضوعية، يمكن أن تلقى بشكل عام على قيادة أي بلد مشارك في صراع مسلح.

بارزا في عمل المحكمة في العام الماضي، كان من بين أولئك الأشخاص رئيس الأركان العامة السابق لجيش يوغوسلافيا وزير الدفاع الاتحادي، ونائب رئيس الوزراء الاتحادي السابق، والعديد من الضباط العسكريين الرفيعي المستوى وعدد من المشتبه فيهم من جمهورية صربسكا. وقد أصدرت المحاكم اليوغوسلافية أوامر بالقبض على ١٧ فردا متهمين آخرين طلبت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة القبض عليهم.

وفي أوائل نيسان/أبريل من هذا العام، أصدر البرلمان الاتحادي قانونا بشأن التعاون مع المحكمة. وأنشئ مجلس وطني للتعاون مع المحكمة، برئاسة وزير الخارجية الاتحادي. ونحن ندرك أن بعض أحكام هذا القانون بحاجة إلى تحسين، ونسعى في الوقت الحالي إلى معالجة هذه المسألة. ومع ذلك، تود حكومة بلدي أن تؤكد أن تلك الأحكام لم تكن، حتى الآن، من الناحية العملية عقبة أمامها أمام التعاون.

واستجابت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حتى الآن، إلى ٣٤ طلبا لتوفير وثائق طلبتها المدعية العامة للمحكمة، بما في ذلك تقارير كاملة من ١٧ دورة من دورات مجلس الدفاع الأعلى ومن القائد العام لجيش يوغوسلافيا.

وفيما يتعلق بالاتصال بالشهود، وفّرت حكومتا يوغوسلافيا وصربيا المعلومات المطلوبة عن حوالي ١٠٠ شاهد ومشتبه فيه. وأدنا لأكثر من ٣٠ مسؤولا وموظفا بالدولة سابقا أو حاليا بالشهادة، بما في ذلك بشأن أمور تشكل أسراراً عسكرية أو من أسرار الدولة. وكان من بينهم رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابق ورئيس الأركان العامة السابق لجيش يوغوسلافيا.

جهودا لإصلاح القضاء من أجل تعزيز قدراته على تناول هذه القضايا المعقدة الخطيرة.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات طابع أكثر تعميماً، اسمحوا لي بأن أسترعي انتباه الجمعية إلى أنه لا النظام الأساسي للمحكمة ولا النظام الداخلي وقواعد الإثبات تنص على دفع تعويضات للأشخاص الذين احتجزتهم المحكمة على سبيل الخطأ ثم أفرجت عنهم. وحكومة بلدي تعتقد أنه من الملائم ومن الإنصاف دفع التعويض المنصوص عليه في التشريع الوطني لدول كثيرة، بما في ذلك دولي. وإذا قُدمت تعويضات لأفراد قبض عليهم وأخلوا سبيلهم بعد ذلك، فإن ذلك من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في عدالة معاملة المتهمين.

وأود أيضاً أن أتناول بإيجاز عمل برنامج محدد للمحكمة - برنامج التوعية الذي يستهدف الشعوب في أقاليم يوغوسلافيا السابقة. وينبغي للمحكمة، لكي تفي بمهمتها بنجاح، أن تبذل جهوداً إضافية حتى ينظر إليها ويعترف بها باعتبارها هيئة عادلة، محايدة غير سياسية تطبق معايير متساوية على كل الذين يخضعون لاختصاصها.

والتعاون بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمحكمة عملية معقدة كما هو مبين في التقرير المعروض علينا. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بأن الحكومة الحالية ليوغوسلافيا تولت السلطة منذ أقل من عامين. والتعاون مع المحكمة، الذي لم يكن موجوداً تماماً من قبل قد تحسن وتكثف بشكل مستمر خلال تلك الفترة. واسمحوا لي بأن أعطي عدداً قليلاً من الأمثلة المحددة.

لقد نُقل ١٤ فرداً متهماً من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الحجز القضائي للمحكمة، تسعة منهم خلال الفترة التي يشملها التقرير. وإلى جانب الرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش الذي كانت محاكمته معلماً

كان من بين الأشخاص ذوي الرتب العالية الذين أدانتهم محكمة الأمم المتحدة مؤخرا لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية بيليانا بلافيتش، التي لم تعترف بأنها مذنبه فحسب، بل إنها أعربت للضحايا عن ندمها على دورها في اضطهاد وترحيل عدد كبير من المسلمين والكروات. وينبغي أن تعتبر هذه البادرة معلما في عملية المصالحة. ونحن نوافق أيضا على إلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم الرفيعي المستوى ومحاكمتهم ينبغي أن يكونا الدور الرئيسي للمحكمة.

إن مواطني بلدي، لا سيما ضحايا جرائم الحرب والشهود، قد تابعوا باهتمام أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مما يعكس تأثيرها على حياتهم اليومية. وقد عانت أسر عديدة - من جميع المجموعات الإثنية في المنطقة، لا سيما في البوسنة والهرسك، أثناء فترة الحرب ١٩٩١-١٩٩٥. وفي السنة الماضية، اكتُشف عدد كبير من القبور الجماعية الجديدة، مما يشهد على حجم الجرائم التي ارتُكبت. ومن شأن كل حكم تصدره المحكمة أن يساعد على تخفيف آلام ومعاناة الضحايا وأسرهم. وتمثل أنشطة المحكمة بالنسبة للعديد من البوسنة والهرسك الأمل الوحيد في أن العدالة ستتحقق في نهاية المطاف. ومحاكمة سلوبودان ميلوفيتش، الذي تشمل لائحة الاتهام الموجهة إليه جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت في البوسنة والهرسك، تجري متابعتها باهتمام خاص، لأنه يتوقع أن تكشف عن دليل قوي جديد على الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة.

إن مجرمي الحرب رموز لاستخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. ولذلك، فإنهم يمثلون مصدر عدم استقرار مستمر في المنطقة. ولهذا السبب نشعر بإحباط شديد وقلق بالغ لأن ٢٠ مجرم حرب صدرت ضدهم علانية لوائح اتهام لا يزالون طليقين. وفي العام الماضي، عندما خاطبت هذه الجمعية، كان يوجد ٢٦ شخصا طليقا صدرت ضدهم لوائح اتهام. وحقيقة أنه يوجد اليوم ٢٠ ممن صدرت ضدهم

وقد أشار مكتب المدعية العامة نفسه مؤخرا إلى أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زادت عدد استجابتها لطلبات الحصول على الوثائق والوصول إلى الشهود.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتقد أن كل الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية ينبغي أن يقدموا إلى العدالة، سواء أمام المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو أمام محاكم وطنية. وحكومة بلدي تُقر بالتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وستواصل القيام بذلك. وأنا واثق بأن اتجاه التحسن والتعزيز في التعاون بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمحكمة الذي شهدناه خلال العامين الماضيين سيستمر في المستقبل.

السيد كوسليو جيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): ترحب حكومة البوسنة والهرسك بتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي عرضه على الجمعية العامة رئيس المحكمة، القاضي كلود جوردا، وتثني على الإنجازات التي حققتها المحكمة خلال العام الماضي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس جوردا والمدعية العامة، السيدة ديل بونتي على بيانتهما الواضحين الصريحين بشأن الجهود الراهنة للمحكمة وخططها المستقبلية، التي ذكرها في تقريريهما.

إن رئاسة وحكومة البوسنة والهرسك تؤيدان تأييدا تاما أنشطة المحكمة، ليس بالقول فقط وإنما بالعمل. ونحن نعتقد أن المحكمة تقوم بدور رئيسي في عمليات المصالحة وصون الاستقرار والسلام، سواء في بلدي أو في جنوب شرقي أوروبا. ونؤكد أيضا على دور المحكمة في إضفاء الطابع الفردي على جرائم الحرب كشرط مسبق للمصالحة المستدامة بين الأعراق في المنطقة بأكملها.

على ثلاث سنوات في نهاية القرن العشرين. ونتيجة لهذه التجارب، أظهرت البوسنة والهرسك التزاما خاصا بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى القيام بمهمتها الرئيسية - محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الجسيمة - من اتخاذ إجراءات وقائية بغية ردع ارتكاب جرائم حرب في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن تحدث المحكمة الجنائية الدولية وعيا كبيرا لدى المجتمع الدولي بالنسبة لمبادئ العدالة الجنائية الدولية، وكذلك المساءلة، مما قد يلعب دورا هاما في توطيد السلم والاستقرار العالمي. إلا أن المحكمة الجنائية الدولية ستستخدم نفس الأدوات التي استخدمتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمحاكمة الأشخاص الذين صدرت لوائح اتهام بحقهم. ولم تنلق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى الآن الدعم الضروري لإلقاء القبض على القادة الرفيعة المستوى والجناة السيئ الذكر المسؤولين عن أخطر الجرائم. ولذلك، فإن عدم فعالية هذه العملية يهدد بإضعاف مصداقية المحكمة الجنائية الدولية نفسها، حتى قبل أن تصبح عاملة.

ونحن ندرك أنه يوجد في المنطقة عدد أكبر من المتهمين بجرائم حرب تجب محاكمتهم. ونظرا لأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا تنوي أن تُحاكم إلا مرتكبي الجرائم الرفيعة المستوى، فإن حكومة البوسنة والهرسك ترحب بمبادرة المحكمة لمحاكمة بعض القضايا في محاكم البوسنة والهرسك تحت رعاية المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. إلا أننا نتوقع أن تظل مسؤولية إلقاء القبض على أسوأ الجناة سمعة ومحاكمتهم تقع على عاتق المجتمع الدولي والأمم المتحدة، حتى بعد انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ٤٥ من جدول الأعمال.

لوائح اتهام لا يزالون طُلِّقوا لا تدل على نجاح. وحقيقة أن مجرمي حرب صدرت ضدهم علانية لوائح اتهام، لا سيما رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش، لا يزالون طُلِّقوا فحسب، بل إنهم أيضا يستطيعون التأثير على الوضع السياسي في بلدي، دليل على أن برامجهم السياسية المستندة إلى نظرية المناطق "المطهرة إثنيا"، لا تزال حية.

إن عدم الارتياح العام الواضح بالنسبة لعمل المحكمة، الذي سَجَّل مؤخرا، وكذلك الحقيقة المعروفة جيدا بأن بعض مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام يعتبرون أبطالا لدى جزء كبير من السكان في كل بلدان المنطقة، يبينان بوضوح أن القوميين، الذين يعارضون بقوة أنشطة المحكمة، لا يزالون قادرين على العمل.

ونحن نوافق على أن إحلال السلام الدائم والمستقر في البلقان لن يتحقق ما لم يمثل أمام المحكمة جميع الأفراد الرفيعة المستوى الذين صدرت لوائح اتهام ضدهم. ونعتبر أيضا أن الدور القيادي للمجتمع الدولي فيما يتعلق بإلقاء القبض على هؤلاء الأفراد هام للغاية. وقد ثبت بالفعل أن الأحزاب السياسية المحلية والحكومات لا تتعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة إلا عندما تُرغم على ذلك تحت ضغط دولي مطرد. والتزام المجتمع الدولي بدعم عمل المحكمة، ماليا وسياسيا على حد سواء، سيثبت مصداقيته في المنطقة. واستعداده لإعطاء أولوية قصوى لإلقاء القبض على مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام سيكون دليلا على التزامه بالقيم الأخلاقية والأدبية المقبولة عالميا.

نحن في البوسنة والهرسك شهدنا جرائم ضد الإنسانية لا ينبغي أن تُنسى، ولن نستطيع نسيانها أبدا. فالقتل الجماعي ومعسكرات الاحتجاز وإذلال المدنيين وتعذيبهم والاعتصاب الجماعي المنهجي والتطهير العرقي وحتى الإبادة الجماعية كانت جميعها واقع البوسنة لما يزيد

تستغرق من أسبوعين إلى ستة أسابيع لكل محاكمة. ونظام إجراء محاكمات متعددة مرهق للقضاة، ويتطلب وضع خطط وجداول دقيقة، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنيين، بمن فيهم نحو ٦٠ من محامي الدفاع من مختلف البلدان. ومع ذلك، في ضوء العدد الكبير من المتهمين الموجودين في الحبس الاحتياطي والمدة الطويلة لاحتجازهم وضرورة تقديم موعد استكمال ولاية المحكمة، اضطر القضاة للنظر في عدة قضايا. يجب ملاحظة أنه بينما تسمح المحاكمة بالنوبات بمحاكمة أكبر عدد ممكن من المتهمين، فإنه يترتب عليها أن إصدار الأحكام في المحاكمات التي تم الانتهاء منها يأخذ وقتاً طويلاً، حيث أن القضاة يقضون وقتاً أطول في المحكمة ووقتاً أقل في التركيز على إعداد الأحكام.

ويسعدني أن أخطركم أننا نرى ثمار عامين من الإعداد قبل المحاكمات. وستصدر المحكمة حكمين في قضيتين لحكمة ثلاثة أشخاص متهمين - قضية تناكروتيمانا وقضية سيمانزا - قبل نهاية هذا العام وفي بواكير العام القادم على التوالي. وفي القضايا الخمس التالية، أنهى الادعاء الشهادة وتستمع المحاكم الآن إلى مرافعة الدفاع: في قضية وسائط الإعلام، استدعى الادعاء ٤٧ شاهداً عبر فترة بلغت ١٦٣ يوماً، وبدأ الدفاع في أيلول/سبتمبر وقد استمعنا من فورنا إلى ثلاثة شهود، وفي قضية كاجيليجيلي، كان هناك ١٥ شاهد ادعاء و ١١ شاهد دفاع أدلوا بشهادتهم؛ وفي قضية كاموهاندا، كان ٢٨ شاهد ادعاء وسبعة شهود دفاع أدلوا بشهادتهم؛ وفي قضية شانغوغو أدلى ٤٠ شاهد ادعاء و ٣٧ شاهد دفاع بشهادتهم؛ وفي قضية نيبتيغيك، أدلى ١٣ شاهد ادعاء بشهادتهم وبدأ الدفاع مرافعته في تشرين الأول/أكتوبر. وفي قضية العسكريين في باغوسورا وفي قضية بوتاري - إجمالي المتهمين في القضية عشرة أشخاص - تستمع المحكمة الآن إلى مرافعة الادعاء.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

البند ٤٦ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي دول مجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي

السابع للمحكمة الجنائية الدولية (A/57/163)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علماً بالتقرير السنوي السابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/57/163)؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة نافانيثيم بيلاي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيدة بيلاي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية تقريراً عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لعام ٢٠٠١-٢٠٠٢.

لقد اتسم هذا العام بنجاح وأزمات على حد سواء. ولأقتبس من شارلس ديكنز، "كان أفضل الأوقات، كان أسوأ الأوقات" (قصة مدينتين).

خلال السنة قيد الاستعراض، شاركت المحكمة بنشاط في إجراء تسع محاكمات ضمت ٢٢ متهماً. وتجري كل دائرة محاكمة ثلاث محاكمات بطريقة متزامنة في مراحل

استماع للمحكمة؛ وبإصدار قرارات شفوية بشأن الالتماسات المقدمة خلال المحاكمة والحد بذلك من مقاطعة الاستماع إلى الشهادة.

وبالرغم من أفضل جهود القضاة وجميع أقسام الدعم، ظلت المحاكمات تستمر لمدة طويلة وكثيرا ما تستعصي على خططنا الموضوعية للإسراع بالإجراءات. وسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض أسباب ذلك أن المسائل التي تظهر أثناء المحاكمة معقدة جدا من الناحية القانونية والناحية الوقائية، وكثيرا ما تكون أكثر تعقيدا بكثير مما هي عليه على المستوى الوطني. والمتهمون وجهت إليهم تم التأمير والمسؤولية القيادية؛ ولذلك فقد تشمل محاكماتهم ما يصل إلى ١٠٠ شاهد وقد تستغرق عدة سنوات. والترجمة الشفوية لإجراءات المحاكمات بثلاث لغات، وهي الكينيا رواندا والفرنسية والانكليزية، علاوة على الفروق الثقافية واللغوية الدقيقة والخصائص الفريدة المقترنة بفهم الأسئلة بالكينيا رواندا، تتسبب في إطالة زمن إجراءات المحاكمة بضعفي أو ثلاثة أضعاف زمن المحاكمة التي تجري بلغة واحدة. وإضافة إلى ذلك، هناك حجم كبير من وثائق المحكمة، وتحدث تأخيرات في ترجمة هذه الوثائق والكشف عما فيها بثلاث لغات. ويقتضي الأمر إتاحة وقت إضافي لمحامي الدفاع للإعداد والتحقيق، والبحث عن الشهود في العديد من البلدان ومخيمات اللاجئين، وإعداد جدولهم الخاصة وفقا لذلك. والمحامون يسافرون إلى أروشا من أماكن عديدة في العالم. وهناك تأخيرات في مثول الشهود وفي بعض الحالات، عدم مثول الشهود - القادمين من رواندا. وقد ساعدت دول عديدة المحكمة على ترتيب الاتصال مع الشهود وتيسير سفرهم، حتى أولئك الذين ليست لديهم وثائق سفر. ومع ذلك، فقد مرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هذا العام بصعوبات فيما يتعلق بتدفق الشهود من رواندا. إن عدم مثول الشهود من رواندا قد أضر بالتخطيط

ومما سبق، سيلاحظ أنه في نهاية ولايتنا الثانية، سيرتفع عدد المحاكمات التي انتهت منها المحكمة ارتفاعا كبيرا. وإن سرعة الإجراءات بطيئة، ولكن يجب أن يتوخى القضاة الدقة في مراعاتهم القواعد الدولية للمحاكمات العادلة مع الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص المتهمين. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أن جميع أحكامنا قد صمدت أمام اختبار الاستئناف.

ولا يزال القضاة ينفذون تدابير لتدعيم المهام القضائية وللإسراع بالمحاكمات. وفي الجلسات العامة للقضاة التي انعقدت في أيار/مايو وتموز/يوليه من هذا العام، تم استعراض التقدم المحرز في القضايا وتم اعتماد قواعد جديدة لزيادة سرعة المحاكمات والنظر في استئناف الأحكام. وتشمل بعض تلك القواعد القاعدة ١١ مكرر التي تيسر نقل المتهمين إلى السلطات القضائية الوطنية للمثول أمامها؛ والقاعدة ٦٥ مكرر التي تسمح لدائرة المحاكمة أو للقاضي بالإشراف على تبادل الآراء بين الأطراف لضمان سرعة المحاكمات؛ والقاعدة ٩٢ مكرر، التي تسمح بقبول الإفادات المكتوبة بوصفها أدلة عوضا عن الشهادة الشفوية؛ والقاعدة ٥ مكرر التي تمنع صراحة ترتيبات تقاسم الرسوم بين المحامي وموكله.

ولا يزال القضاة ينفذون تدابير لممارسة رقابة قضائية أكبر على الإجراءات. وقد عقدوا مؤتمرات سابقة للمحاكمات ومؤتمرات لتقييم الوضع من أجل تبسيط إجراءات المحاكمة، ولتحديد عدد الشهود والوثائق التي تقدم بوصفها معروضات، ولوضع قيود على طول مدة شهادة الشهود. وقد أمر القضاة بعدم دفع تكاليف المحامين المعيّنين كوسيلة لتشجيع الالتماسات الطائشة وإساءة استخدام قواعد الإجراءات القانونية. وجرى التصرف في الالتماسات بطريقة أسرع من خلال إحالتها إلى قضاة أفراد بدلا من دائرة كاملة؛ وبالنظر في الالتماسات بإيجاز بدلا من عقد جلسات

المحكمة بغية مراقبة الإجراءات القضائية مباشرة وأيضا لمقابلتنا. وقد سعدت سعادة كبيرة حينما علمت صباح اليوم أن الدعوة ستقبل وأود أن أشكر الحكومة الرواندية على ذلك.

أقدم الآن استعراضا موجزا لقضايانا. وجهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام إلى ٨١ شخصا؛ تم اعتقال ٦٢ بالفعل ولا يزال ١٨ شخصا طليقيين. ومن الأشخاص الـ ٦٢ المعتقلين، صدرت أحكام في حق ثمانية، وتمت تبرئة واحد، وتجري الآن محاكمة ٢٢، وهناك ٣١ محتجزا ينتظرون بدء محاكمتهم. ولقد صرحت المدعية العامة بأنها جاهزة لمحاكمة سبع قضايا، تشمل ١٣ شخصا من إجمالي ٣١ معتقلا. ولكن دوائر المحاكمة مشغولة تماما في الوقت الحالي وستظل مشغولة بالمحاكمات التي تجري الآن لـ ٢٢ متهمًا، وذلك حتى نهاية ولاية القضاة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ وبعد ذلك التاريخ، ولذلك لا يمكنها أن تشرع في أية محاكمات جديدة، بما في ذلك القضايا السبع الجاهزة للمحاكمة. ومن حق المتهمين إجراء محاكمات سريعة لهم. ففترة الاحتجاز الطويلة الحالية قبل المحاكمة تسبب لنا قلقا شديدا ولا تبشر بالخير لمصلحة العدالة. كيف نتعامل مع هذا الشاغل؟

أولا، نقحت المدعية العامة برنامجها للتحقيقات القادمة لخفض العدد التقديري الأصلي البالغ ١٣٦ مشتبتها جديدا إلى ١٦ مشتبتها جديدا، وذلك إلى جانب ١٠ حالات تحقيق جارية حالياً. وما ينتج عن ذلك من لوائح اتهام جديدة موجهة إلى ٢٦ شخصا، تعترم المدعية العامة تقديمها للمصادقة عليها قبل نهاية عام ٢٠٠٤، سوف يختم برنامج تحقيقها. فضلا عن ذلك، حددت المدعية ٤٠ مشتبتها تعترم إحالتهم إلى السلطات التشريعية الوطنية لمحاكمتهم. ومن بينهم ١٥ مشتبتها فيهم من بلدان أقرت فعلا بمبدأ الولاية القضائية العالمية ويمكن محاكمة هؤلاء

المتقن للروزنامة القضائية وهو يمثل انتكاسة كبيرة للعمل القضائي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، استرعت الدائرتان الأولى والثانية من دوائر المحاكمة انتباه السلطات الرواندية لالتزاماتها القانونية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولتيسير سفر الشهود بحيث يمكن مواصلة القضايا. وعلى الرغم من هذه الطلبات، لم يتم إرسال الشهود، مما نتج عنه تأجيل قضيتين وفقدان ١٥ يوما من أيام المحاكمة. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أبلغت مجلس الأمن بعدم التعاون ذلك. وذكرت أن التغييرات الإدارية التي قامت بها السلطات الرواندية قد أدت إلى عدم إصدار وثائق سفر للشهود الروانديين أو تأجيل إصدارها وأن الحكومة الرواندية لم تكن تفي بالتزاماتها من أجل تيسير مثول شهود الادعاء وشهود الدفاع أمام المحكمة. ويبدو أن الحكومة الرواندية قد أوقفت تعاونها مع المحكمة، وقد حثت المجلس على أن يستخدم نفوذه لدى حكومة رواندا لاستعادة التعاون الجيد السابق الذي قدمته للمحكمة عبر السنوات السبع ونصف السنة الماضية.

وفي الوقت الحاضر، تستمر المحاكمات، ولكن مما له صلة وثيقة بالموضوع أن نشير إلى أن الدفاع في خمس محاكمات، يعرض قضيته ويكون معظم شهود الدفاع من خارج رواندا. ومن ضمن شهود الدفاع البالغ عددهم ١٢٢ الذين مثلوا أمام المحكمة هذا العام، كان ٢٠ من رواندا. ويجب حل مسألة سفر الشهود من رواندا حتى يمكن مواصلة المحاكمات التي تستمع إلى شهادة الادعاء في الوقت المحدد.

وقد وجهت الدعوة إلى وزير العدل والعلاقات المؤسسية في رواندا، الأورابل جيان دي ديو موكيو، وأيضا إلى رئيس المحكمة العليا والمدعي العام في رواندا لزيارة

نييتيغكا من الساعة ١٤/٠٠ إلى الساعة ١٨/٣٠. وبالعمل في كلتا المحكمتين، كنت أقضي أنا ونائب الرئيس ١٠ ساعات يوميا في المحكمة. ومع ذلك، كان هذا الجدول تجربة لنظام المناوبة المخصص، الذي سيتضمن نوبتين يعمل فيهما قضاة مختلفون. ولذلك لا أتوقع أية صعوبات في إدماج القضاة المخصصين.

ولكن كان اقتراحي الأصلي إلى مجلس الأمن يطلب تسعة قضاة مخصصين يتولون العمل في وقت واحد، وهو عدد القضاة المخصصين الذي مُنح للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وطلبت أيضا المرونة لإنشاء أقسام في دوائر المحكمة تتكون من قضاة مخصصين فقط. وقدمت هذه المقترحات لتمكيننا من استكمال ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحلول الفترة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ومن المهم للغاية عند استعراض الأمر مرة أخرى أن يؤخذ لنا بالحصول على القضاة المخصصين الإضافيين الذين طلبناهم إذا أردنا الحفاظ على الموعد المزمع لاستكمال ولاية المحكمة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بقلم المحكمة، تولى رئيس القلم مهامه في آذار/مارس ٢٠٠١ ونائبه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وتعيين نائب رئيس القلم، المسؤول عن إدارة شعبة الخدمات القضائية والقانونية في القلم، قد عزز قدرة رئيس القلم على تقديم الدعم القضائي والإداري لدوائر المحكمة والادعاء والدفاع. وتعد اجتماعات منتظمة بين الرئيس ورئيس القلم والمدعية العامة لتنسيق إدارة المحكمة. ولكني استرعي الانتباه إلى أن مكتب نائب المدعية العامة ظل شاغرا لأكثر من عام.

وفيما يتعلق بالقبض على المشتبه فيهم، ما زال ١٨ متهما مطلق السراح وصدرت أوامر باعتقالهم. ونسعى إلى تعاون الدول الأعضاء لضمان اعتقالهم وتسليمهم. وفي هذا

الأفراد في تلك البلدان. ومن الممكن أن تُحال إلى السلطات الرواندية قضايا ٢٥ مشتبه فيهم آخر قررت المدعية أنهم لا يشغلون مناصب رفيعة.

ثانيا، تم إنشاء فريق للقضاة المخصصين. واحتسابا لوقوع عبء ثقل من الأعمال على المحكمة، قدمت اقتراحا إلى مجلس الأمن في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ من أجل تعيين قضاة مخصصين لزيادة القدرة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي أذن بتشكيل فريق مؤلف من ١٨ قاضيا مخصصا للمحكمة واستخدام أربعة قضاة مخصصين في وقت واحد. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على توفير هذا المورد.

وسوف يُكلف القضاة الأربعة الإضافيون، عند توليهم مهامهم في وقت ما من حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بالعمل في أقسام من دوائر المحكمة المؤلفة من قضاة دائمين ومخصصين معا. وسوف يعملون في نوبات. والطريقة التي سيوضع بها جدول هذه النوبات ستعتمد على سير المحاكمات وتوافر الأطراف. وفي الوقت الحالي تعقد دوائر المحكمة جلسات صباحية من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، وجلسات بعد الظهر من الساعة ١٤/٣٠ أو ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٣٠ أو ١٨/٠٠. وعندما ينضم إلينا القضاة المخصصون سنعمل في نوبتين، حيث نتعقد بعض أقسام دوائر المحكمة من الساعة ٨/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ والأقسام الأخرى من الساعة ١٣/٣٠ إلى الساعة ١٨/٣٠، وبذلك نستغني عن الحاجة إلى بناء قاعات محاكمة إضافية.

ولقد أجرت المحكمة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر محكمتين بنظام النوبات. حيث أجريت محاكمة وسائط الإعلام من الساعة ٨/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومحاكمة

في مركز عمل مصنف بوصفه منطقة شدة في المستوى جيم — لا تخلو من الحوادث والمرض وحتى من الوفيات - لضمان العمل الناجح للمحكمة.

عندما أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كان مقتنعا بأن المحكمة سوف تساهم في عملية المصالحة الوطنية وإعادة السلام والحفاظة عليه. وكثير مما تفعله المحكمة سوف يساهم، في الوقت المناسب، في تحقيق هذه الغاية الطويلة الأجل. غير أن تعويض الضحايا أمر أساسي لتمكين رواندا من استعادة قواها بعد حرب الإبادة التي عانتها.

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قدمت اقتراحا إلى الأمين العام بتعويض ضحايا الإبادة الجماعية. وأشارت في اقتراحها إلى إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٥. ويذكر هذا الإعلان العالم بأنه يجب معاملة ضحايا الجريمة بعطف واحترام وينص على أن من حقهم الحصول على تعويض، وأن يعاملوا بعدل وأن يحصلوا على إنصاف يتمثل في رد ما فقدوه إليهم والتعويض عما لحق بهم من أذى وغير ذلك من أشكال المساعدة.

وقد تساءل كثير من أبناء رواندا عن قيمة المحكمة الجنائية ودورها في العمل على تحقيق المصالحة حين لا تلي المطالبات بالتعويض. لقد عشنا كل ساعة من كل يوم من السنوات السبع والنصف الماضية مع أصوات الناجين من الإبادة الجماعية؛ ولذلك نحث الأمم المتحدة بقوة على دفع تعويضات للضحايا في رواندا.

ويصح القول إن السنوات العشر الماضية قد شهدت نموا في حكم القانون الدولي أسرع مما شهده العالم في أي وقت مضى منذ إنشاء محكمتي نورمبرغ وطوكيو والتخطيط لهما. وقد أسهمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة

العام، تم اعتقال ستة أشخاص، آخرهم العقيد ثاريس رنزا هو. وقد أعتقل رنزا هو في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في كينشاسا، بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان هذا أول اعتقال تقوم به جمهورية الكونغو الديمقراطية لمشتبه فيه تبحث عنه المحكمة الجنائية الدولية، وهو الثالث منذ الإعلان عن مكافأة الولايات المتحدة المخصصة لحملة العدالة التي حددت هوية تسعة من المشتبه فيهم البارزين.

وفيما يتعلق بإنفاذ القوانين، من المنتظر أن توقع الحكومتان الفرنسية والإيطالية قريبا على اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل إنفاذ أحكام المحكمة. والبلدان الأخرى التي أبرمت اتفاقات مماثلة هي جمهورية مالي وجمهورية بنن ومملكة سوزيلند. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عيّنت جمهورية مالي لإنفاذ الأحكام الصادرة على ستة أشخاص مدانين، بمن فيهم رئيس وزراء رواندا السابق، جان كامباندا، الذي يقضي الآن عقوبة السجن مدى الحياة. وأود أن أشكر هذه الحكومات على دعمها في إنفاذ الأحكام.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت دائرة الاستئناف حكما على أساس الوقائع الموضوعية، و ١٠ قرارات في دعاوى استئناف عارضة، و ٢٥ قرارا وأمرًا آخر. وفي اثنتين من دعاوى الاستئناف على أساس الوقائع الموضوعية، عُقدت جلسات استماع من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه في أروشا، وتداول الآن دائرة الاستئناف بشأن الحكم.

إن الولاية الحالية للقضاة تنتهي في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، ومن المنتظر إجراء انتخابات في أوائل العام القادم. وأود أن أختتم هذا، أي مثولي الأخير أمام هذه الهيئة، بالتعليقات التالية.

أود أن أسجل في محضر الجلسة التزام ومثابرة موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فقد عملوا بلا كلل

السيدة ديسينغ (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أيدت هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب مرة أخرى عن تأييده

القوي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فقد واصلت المحكمة عملها لضمان ألا تمر الجرائم المرتكبة ضد القانون الإنساني الدولي، لا سيما جريمة الإبادة الجماعية، دون عقاب. وما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلا مثال على تصميم المجتمع الدولي على محاربة الإفلات من العقوبة. فلن يفلت مرتكبو الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي من العقاب أيا كانت الظروف، وأيا كانت رتبهم ومراكزهم وجنسياتهم.

وإن أثر هاتين المحكمتين سيصل إلى ما هو أبعد

بكثير من القضايا التي تدخل ضمن اختصاصهما. فالعمل الطبيعي الذي قامت به، وليس أقله محاكمة الأفراد بتهمة الإبادة الجماعية، والقرار القاضي بأن جرائم العنف الجنسي تشكل جرائم حرب تقع ضمن اختصاصهما، قد مهد الطريق للمحكمة الجنائية الدولية، وهي أول هيكل دولي دائم لمكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تم المجتمع الدولي ككل من العقاب.

ويشكر الاتحاد الأوروبي رئيسة المحكمة على تقريرها

السني، الذي يبين التقدم الذي أحرز، ويلفت انتباهنا إلى طرق ووسائل لزيادة تحسين عمل المحكمة. وما حقيقة أنه لم تصدر عن المحكمة أي أحكام ابتدائية، منذ مناقشتنا لهذا البند

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إسهاما كبيرا في نظام القضاء الجنائي الدولي. وقد تغير العالم تغيرا لا رجعة فيه بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية. فقد مكنت هذه المؤسسات مجتمعة من توقع مجيء وقت لا تبقى فيه لدى الزعماء السياسيين إمكانية للتصرف بحصانة وهم يجرمون جماعات من مواطنيهم من حق الحياة، ومن الحق في الحماية من الأذى البدني أو العنف الجنسي أو الاضطهاد السياسي أو الديني.

وإنني، إذ أنهى عملي الذي دام ثماني سنوات، أعود بنظري إلى الوراء إلى أيامي الأولى في المحكمة، حين لم يكن لدينا مبنى ولا موظفون، بل لم يكن لدينا إلا فكرة ونظام أساسي. وأذكر أنني أكدت أول لائحة اتهام صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من غرفة فندق في أروشا. وبينما يبدو التقدم بطيئا فقد كان مطردا وقويا. فنحن عاكفون على العمل في مشروع لا سابقة له وقد مررنا بظروف هبطنا فيها أحيانا إلى الحضيض وارتفعنا أحيانا أخرى إلى القمة. غير أننا بمرور الزمن نَمَوْنَا وكبرنا من "الألف تل" الرواندية الباكية إلى قمة جبل كيليمانجارو، وسوف يكون للأحكام التي أصدرناها مكان في التاريخ.

اسمحوا لي، سيدي، أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب، من خاللكم، عن بالغ شكري وامتناني لرئيس الجمعية العامة وأعضاء الجمعية على تأييدهم، وآمل أن يستمر التأييد لعمل المحكمة. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على مساعدته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيسة

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأتمنى لها أطيب التمنيات في مساعيها المقبلة.

أخرى. وفي تقديرنا أن هذا يشكل برنامجا أكثر واقعية يمكن المحكمة من إنهاء محاكماتها الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨.

وقد أعطى رئيس قلم المحكمة، منذ تعيينه في شهر آذار/مارس ٢٠٠١، أولوية لإصلاح برنامج المساعدة القانونية واتخذ خطوات مستصوبة جدا لتجنب إساءة استخدام النظام، وأكثر ما يلاحظ من هذه الإساءة اقتسام الرسوم بين محامي الدفاع والمتهم. غير أن الاتحاد الأوروبي لا يزال قلقا إزاء عدم وجود ضوابط لحجم أفرقة الدفاع عن المتهمين والمبالغة في مقدار الرسوم المدفوعة، التي أظهرها تقرير مراجعي الحسابات الأخير. ويثني الاتحاد الأوروبي على رئيس قلم المحكمة على تحسينات الانضباط التي أدخلها حتى الآن ويحثه على مواصلة العمل بهذه الروح.

كان تعاون الدول مع المحكمة جيدا بوجه عام. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية على مواصلة السير في هذا الاتجاه. وتثير الاختلافات التي ظهرت مؤخرا بين المحكمة وحكومة رومانيا قلقا بالغا لدينا. ونحث حكومة رومانيا بشدة على الوفاء التام بالتزاماتها الدولية بالتعاون مع المحكمة وتقديم كل المعلومات التي تطلبها المحكمة، بغض النظر عن الأشخاص المعنيين أو المؤسسات المعنية.

لقد واجهت المحكمة، منذ إنشائها كثيرا من الصعوبات. وأعرب الاتحاد الأوروبي في كثير من المناسبات عن قلقه في ذلك الصدد. ويسرنا أن نرى المحكمة تبدي علامات تدل على التحسن. ونأمل مخلصين أن تعزز مختلف التدابير المتخذة أعمال المحكمة حتى نشهد تقدما كبيرا في التقرير السنوي المقبل. ونتقدم بالشكر إلى كل أعضاء المحكمة على سعيهم بتصميم إلى تحقيق ذلك الهدف. وإن عملهم على تعزيز قضايا العدالة، والسلام والمصالحة الوطنية عمل ضروري. ونود أن نختتم هذا البيان بتأكيد دعم الاتحاد الأوروبي الصادق لهم.

من جدول الأعمال آخر مرة في الجمعية العامة، إلا تذكرة مؤلمة لنا بضرورة إجراء هذه التحسينات.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام إدخال نظام المحاكمات المتعددة، الذي تجري بموجبه كل دائرة من دوائر المحكمة ثلاث محاكمات في نفس الوقت تتم على مراحل تتراوح مدتها من أسبوعين إلى ستة أسابيع لكل محاكمة. ويشكل هذا النظام واحدة من عدد من المبادرات التي اتخذت على مستوى المحاكمات الابتدائية وعلى مستوى الاستئناف للتعجيل بعمل المحكمة وتحسينه. ونحن نؤيد دوائر المحكمة في عملها المتفاني والمتواصل في هذا الصدد.

ويشكل اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) قبل شهرين خطوة أخرى على طريق جعل المحكمة أكثر كفاءة. فالقرار يمكن من إنشاء فريق من القضاة المخصصين يتكون من ١٨ قاضيا، مما يزيد إلى حد كبير قدرة المحكمة على البت في القضايا المعروضة عليها خلال فترة زمنية معقولة. غير أن الاتحاد الأوروبي قلق جدا من أن مجلس الأمن رأى من الضروري تمديد الموعد النهائي لترشيح قضاة بدلا عن القضاة المنتهية ولايتهم أو إعادة انتخاب قضاة متفرغين للمحكمة بفترة شهرين آخرين في محاولة لبلوغ العدد الأدنى من المرشحين وهو ٢٢ مرشحا. ونحث جميع الدول الأعضاء على النظر في ترشيح مرشحين مؤهلين بغية بلوغ العدد الأدنى اللازم من المرشحين.

وفيما يتعلق بمكتب المدعية العامة يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الاهتمام برنامج التحقيقات المنقح الذي انخفض بموجبه العدد المقدر للأشخاص الذين سيخضعون للتحقيق انخفاضاً هائلاً من ١٣٦ شخصا إلى ١٦ شخصا. وبهذا الانخفاض يصبح عدد لوائح الاتهام المعلقة ٢٦ لائحة تنوي المدعية العامة أن تقدمها للمصادقة عليها في عام ٢٠٠٤. ومن المتوخى نقل ٤٠ قضية أخرى إلى ولايات قضائية

أن دوران القضايا لا يُقارن بدورها في نظمنا الوطنية لدى التعامل مع الجرائم العادية. وقد تابعنا باهتمام وثيق جهود قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الرامية إلى تحسين إجراءات المحاكمة تدريجياً بغية الإسراع بالبت في القضايا. وإننا واثقون من أن هذا الترشيح لإجراءات الإدارة الداخلية للمحكمة لم يمس بأي حال حق الأطراف في محاكمة عادلة.

وإذ نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الإعداد للزيادة المتوقعة في عدد القضايا في مرحلة الاستئناف، فإننا نرحب خصوصاً بوصول قاضيين إضافيين في دائرة الاستئناف، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الروابط الهيكلية بين دوائر الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإنشاء نظام لزيادة توالي نشر المعلومات والإسراع بإنشاء قاعدة بيانات مشتركة سيكونان إسهامين هامين لجعل قانون الدعاوى المعمول به في دوائر الاستئناف متسقاً ولتبسيط عمل القضاة والموظفين في الدائرة.

وبما أننا ملتزمون بالوفاء بولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوقت المناسب، نرحب بتنقيح المدعية العامة لبرنامج التحقيق في المستقبل. وتخفيض العدد المقدر من عرائض الاتهام، بالإضافة إلى التعرف على هوية ٤٠ مشتبهاً فيهم يُعتزم إحالة محاكمتهم إلى القضاء الوطني، يجعل إكمال ولاية المحكمة ممكناً في موعد أقصاه ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ومع ذلك، فإن إكمال الولاية في الوقت المناسب يتوقف أيضاً على زيادة الموارد. ولذا فإننا سعداء جداً بأن توصل المجلس إلى اتفاق بشأن القرار ١٤٣١ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بغية إنشاء فريق من ١٨ قاضياً مخصصاً، يؤمل أن يعزز بدرجة كبيرة قدرة المحكمة على التخلص من القضايا المعلقة المعروضة عليها. وإننا نتطلع إلى التنفيذ السريع لذلك القرار.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديرنا الكامل لإنجازات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومعاييرها العالية، كما تنعكس في مختلف الأحكام الصادرة وفي التقرير المعروض علينا (A/57/163). ونود أن نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على التقرير السنوي المفصل، الذي، في نظرنا، يعكس بدقة التقدم المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض.

والتدابير التي نفذتها المحكمة لترشيح أداء العمل بشكل أفضل حتى تستخدم قدرة المحكمة إلى أقصى حد، أسفرت عن نتائج ملموسة. ونقدر جهود المحكمة المستمرة لتحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسن، ولا سيما التدابير الرامية إلى زيادة الفعالية والاقتصاد القضائي، واتخاذ الخطوات الضرورية.

وتشكل أحكام المحكمة إسهامات أساسية في فقه القانون الدولي فيما يتعلق بمحاكمة أخطر الجرائم الدولية. والعمل المتواصل للمحاكم المخصصة وأنشطتها أمور تمهد الطريق لمستقبل عمل المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت حديثاً.

وسُيُحْكَم على نجاح المحكمة إلى حد كبير بالطريقة التي يُدار بها التحقيق، والمحاكمة، والإجراءات. ويتحتم على المحكمة أداء تلك المهام بطريقة فعالة حتى لا يكون المحتجزون عرضة لتأخير مفرط في إكمال محاكمتهم.

ولذا فإننا نعرب عن أسفنا على أن بعض الإجراءات ما زالت تستغرق زمناً طويلاً. ونحن في ذات الوقت، واعون بالموارد الهائلة المطلوبة لمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية. وعدد الشهود، وطابع القضايا الصعب وتعقيدها، وتوالي مختلف أنواع الاستئناف بشأن المسائل القانونية والحاجة إلى الترجمة الفورية إلى ثلاث لغات، بالإضافة إلى فروق المعاني الدقيقة اللغوية والثقافية، كلها تسهم في توضيح السبب في

ونناشد أيضا كل الدول لإبداء تعاونها على أكمل وجه مع المحكمة، ليس بالقول فحسب ولكن بالعمل أيضا. وتيسير وصول الشهود إلى المحكمة أمر في غاية الأهمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول التي لم تتخذ كل التدابير التشريعية اللازمة لضمان تعاون الدولة تعاوننا فعالا مع المحكمة، أن تفعل ذلك. ونلاحظ أن المحكمة تلقت مساعدة قيمة من دول عديدة، مما مكّن من إلقاء القبض على العديد من المتهمين. وعلاوة على التشريع والامتنال لطلبات المحكمة للمساعدة، ينبغي إظهار دعم ملموس من خلال المساهمات المالية والمادية. ويجب أن تُوفر للمحكمة الموارد اللازمة لإجراء التحقيقات والمحاكمة بطريقة سليمة وسريعة ولزيادة نشاطها. إن المحكمة تستحق الدعم السياسي والعملي والمالي. والهياكل النموذجية وحدها بعيدة من أن تكون كافية.

وبما أننا مقتنعون بضرورة ضمان ألا يُقامر أحد بالإفلات من العقاب على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية أو الجرائم الجسيمة، بوسع الجمعية أن تطمئن على أننا سنقف إلى جانب التزامنا الطويل الأمد بنجاح المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوفاء بولايتها.

السيد نغ ليب يونغ (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر القاضية نافانثيم بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على عرضها النير للقرار السنوي السابع للمحكمة الوارد في الوثيقة (A/57/163-S/2002/733). ويقدم التقرير استعراضا عاما لسير عمل المحكمة فضلا عن الصعوبات التي واجهتها. ونحن نشيد بالرئيسة وزملائها القضاة بالإضافة إلى المدعية العامة وفريقها للتقدم المحرز حتى الآن.

ولا تزال بعض المسائل المالية والإدارية، المتصلة بصورة رئيسية بمحامي الدفاع والمساعدة القانونية، مصدر قلق لنا. ونلاحظ، مع ذلك جهود المحكمة المبذولة للتعامل مع تلك المشاكل، ونرحب في هذا الصدد بالحكم الجديد الذي أُدخل في مدونة السلوك المهني لمحامي الدفاع والذي يمنح صراحة اقتسام الرسوم. ووفقا لذلك الحكم، عندما يُكتشف أن أحد محامي الدفاع متورط في اقتسام الرسوم، فإن المسجل سيتخذ الإجراء اللازم وفقا لأمر المحكمة المتعلق بتعيين محامي الدفاع.

وعلاوة على ذلك، نرحب بإنشاء فريق لتحسين برنامج المساعدة القانونية بغية ضمان استخدام الموارد بشكل فعال وحماية سلامة العملية القضائية للمحكمة. ونثق في أن توصيات مجلس المراجعين لتحسين نظام المساعدة القانونية ستُدرس بدقة في ذلك الصدد. وتشمل تلك التوصيات تدابير لإنشاء معايير كمية واضحة لتقرير ما إذا كان الشخص مؤهلا للمساعدة القانونية، وكذلك إقامة علاقات عمل يمكن التعويل عليها، لضمان أن تقدم الدول الأعضاء المساعدة المطلوبة لتحقيق من الموقف المالي للمتهم.

ومما له أهمية بالغة لنجاح المحكمة أن يطلع أهل الإقليم على عملها وأن يفهموا أهميتها. وفي ذلك الصدد، يمثل الشكل الاستباقي لبرنامج التوعية تكملة أساسية للأنشطة الرئيسية الإعلامية العامة للمحكمة. وخلال الفترة قيد النظر، تبرعت النرويج بحوالي ١٠٠ ٠٠٠ يورو لبرنامج لتدريب الصحفيين الأفارقة من منطقة البحيرات الكبرى على إعداد التقارير القانونية. وإننا نشجع كل الدول على أن تدعم بنشاط العمل المتواصل المتمثل في تعزيز زيادة عمق النظر والاستجابة، التي قد تكون عاملا أساسيا في تحقيق السلام والمصالحة الطويلي الأجل في المنطقة.

التدابير، بما فيها ممارسات لضمان مزاولة مزيد من الرقابة القضائية على الإجراءات وتبسيطها، وتكليف القضاة المعنيين بالنظر في الالتماسات بدلا عن تكليف دائرة كاملة، والنظر في الطلبات بإيجاز، واللجوء إلى الأحكام الشفوية بدلا عن القرارات المكتوبة، تدابير عملية. ونذكر أن المحكمة بلجوتها إلى هذه التدابير، تفي بالحاجة إلى ضمان عدم التساهل في إجراء محاكمة عادلة.

ويسرنا أن نعلم من التقرير أن عددا من الاقتراحات الرامية إلى إجراء تعديلات لقواعد المحكمة، بما فيها الهادفة إلى المحاكمة العادلة والتعجيل بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف قيد النظر. وسنشجع المحكمة، التي تجتهد دائما لتحسين أساليب عملها، على مواصلة مداولاتها بشأن هذه الاقتراحات. ونلاحظ تعليقات الرئيسة بصدد المحاكمات المطولة وأسبابها. ونعتقد أن كثيرا من الدروس يمكن أن تستفاد من تجربة المحكمة في هذه الحالة خصوصا، بغية تحسين عمل المحكمة في المستقبل فضلا عن عمل المحاكم المماثلة الأخرى.

وخلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، ساند وفدي الاقتراح الرامي إلى إنشاء فريق من القضاة المخصصين للخدمة في المحكمة بغية تعزيز إنتاجيتها القضائية. ونعتقد أن هذا كان ضروريا، بالنظر إلى عبء عمل المحكمة والحاجة إلى التعامل السريع مع القضايا. وفي هذا الصدد، نشعر بالارتياح لأن مجلس الأمن اعتمد بالإجماع في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ القرار ١٤٣١ لإنشاء فريق من ١٨ قاضيا مخصصا. وسيساعد تعيينهم قطعاً على التعجيل بالبت في القضايا التي لا تستطيع دوائر المحكمة حالياً أن تتولاها، خاصة القضايا السبع الجاهزة للمحاكمة وقضايا الـ ١٦ معتقلا الباقين الذين ينتظرون المحاكمة. ونتطلع إلى انتخاب القضاة المخصصين لتمكين المحكمة من استكمال ولايتها.

ولا تزال ماليزيا تؤمن إيماناً قوياً بأهمية إعلاء شأن مبادئ العدالة والمساواة التي يمثلها القانون الإنساني الدولي. وترى الامتثال لحكم القانون أساساً ضرورياً لإعلاء شأن تلك المبادئ. وتضطلع المحكمة بدور بارز في التوضيح بجلاء أن الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي لا يمكن أن تغفلت من العقاب. فالمحكمة موجودة هناك لتضمن أن مرتكبي الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي لن يفلتوا من العقاب.

ويرى وفدي أن لعمل المنظمة أهمية بالغة في تقديم مرتكبي الفظائع إلى العدالة وفي تطوير العدالة الدولية والقانون الإنساني الدولي. وليس هناك شك في أن قرارات المحكمة فضلاً عن قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أسهمت في التطوير المطرد والبناء لقانون الدعوى في مجالات القانون الدولي العام، فيما يتعلق بمختلف مسائل الإجراءات والاختصاص وكذلك بشأن قضايا موضوعية ذات أهمية كبيرة. وستكون تجربة كلا المحكمتين من دون شك مفيدة في مساعدة المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون في أعمالهما.

وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ وفدي أن المحكمة أدت إلى تمهيد الطريق لأساليب الدعوة للعدالة التعويضية الموجهة نحو الضحية في القانون الجنائي الدولي - وهو مفهوم تضمنه نظام روما الأساسي. وكما ورد في التقرير، يشمل هذا توفير التوجيه القانوني، وتقديم الاستشارات النفسية، والمساعدة الطبية للضحايا والشهود. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بهذه الخطوة.

ويسرنا أن نلاحظ من التقرير أن المحكمة اتخذت تدابير إضافية لتحسين أدائها في الإسراع بالإجراءات نحو استكمال ولايتها خلال وقت معقول. ونعتقد أن تلك

ومن أجل تحسين الاستخدام الفعال لوقت المحكمة، يرحب وفدي باستخدام الترجمة الشفوية خلال الإجراءات واستخدام الاتصال بالفيديو عن طريق الساتل لأخذ شهادة الشهود الذين لا يستطيعون السفر إلى أروشا. وتأمل أن تستمر الدول المعنية بتسهيل سفرهم للمحاكمات في مساعدة المحكمة في هذا الصدد.

وستظل ماليزيا تدعم دور المحكمة ليس في إعلاء شأن العدالة فحسب، وإنما كأداة لتسهيل المصالحة الوطنية في رواندا كذلك. وتأمل أن تستمر في نيل الدعم القوي والمتواصل من المجتمع الدولي حتى استكمال عملها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال. بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

ويشارك وفدي الرئيسة القلق من أن منصب نائب المدعية العامة ظل شاغرا لأكثر من سنة. ونرى أن غياب هذا المسؤول الهام عن تولي مسؤولية أنشطة المدعية في كيغالي من المرجح أن يؤثر سلبا على نوعية وسرعة التحقيقات وإعداد المدعية للمحاكمات. ونأمل أن تكشف الجهود لإيجاد مرشح مناسب لشغل هذا المنصب الشاغر في أسرع فرصة ممكنة.

ونلاحظ أن المدعية قد نقحت استراتيجيتها لإجراء التحقيقات والإعداد للمحاكمات، ولن نقوم الآن إلا بإجراء التحقيقات ضد ١٤ فردا جديدا، بالإضافة إلى ١٠ تحقيقات جارية. كذلك نلاحظ أنها حددت ٤٠ منهما تعتزم إحالة محاكمتهن إلى الولايات القانونية الوطنية المختصة كما أنها تسعى إلى إدخال القاعدة ١١ مكرر الجديدة، لتسهيل إحالة القضايا إلى رواندا حيث تم تأكيد الاتهامات من قبل، شريطة ألا تفرض عقوبة الإعدام. وفي حين تتفهم الحاجة إلى هذه التدابير، نأمل ألا يضر هذا الترتيب بحق الضحية في إقامة العدالة وحق المتهم في محاكمة عادلة.

ونرحب بجهود رئيس قلم المحكمة في تحسين صورة المحكمة ودعم عملها، وخاصة جهوده في إقامة وتعزيز التعاون بين المحكمة والدول الأفريقية. ويسرنا أن نلاحظ أن برنامج التوعية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زال يحظى بالشعبية وما زال هاما للمصالحة الوطنية في رواندا. ونرحب بإصدار الصحيفة اليومية التي تزيد الفهم العام لعمل المحكمة.

ونؤيد التدابير التي اتخذتها المحكمة للتعامل مع سوء استخدام نظام المساعدة القانونية. إن إنشاء فريق لتحسين برنامج المساعدة القانونية وضمان الاستخدام الفعال للموارد وحماية نزاهة العملية القضائية المحكمة من أكثر الأمور صوابا.